

الكلمة الافتتاحية

لمعالي مبارك راشد المنصوري
محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

الملتقى العربي الأول للتقنيات المالية الحديثة

الأربعاء 12 ديسمبر 2018

فندق الشاطئ روتانا
أبو ظبي

الضيوف الأعراء، السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي سروري أن أرحب بكم اليوم في افتتاح هذه الندوة الخاصة بالبلوكتشين (قاعدة البيانات التسلسلية) والشمول المالي.

إن التقنيات المالية مستمرة في إحداث تغيير جذري في القطاع المالي في مجالات التقنية الرقمية، بدءاً من الذكاء الاصطناعي، والتشفير، وانتهاءً بتقنية البيانات الرقمية الموزعة، في إحداث ثورة في طريقة تقديم الخدمات المالية. وتتجلى هذه التغييرات في عدة أمور مثل:

1. تجميع المعلومات المالية ومعالجتها،
2. طريقة تنفيذ عمليات الادخار والاقتراض،
3. قنوات الدفع مقابل البضائع،
4. تحويلات الأموال ما بين المحافظ والحسابات، على المستويين المحلي والعاور للحدود

ولا تزال شركات التقنية المالية مستمرة في تقديم حلول قائمة على التقنية، من شأنها أن تلبى احتياجات العملاء ورغباتهم على نحو أفضل، وذلك من خلال تقديم منتجات مفصلة حسب الطلب تتميز بسهولة الحصول عليها، وسهولة استخدامها. يمكن للتقنية المالية أن تحدث تأثيرات كبيرة في مجموعة من الخدمات المالية وذلك من خلال تلبية احتياجات المستهلكين فيما يتعلق بالأمن، والثقة، والخصوصية، والخدمات الأقل تكلفة.

وبشكل عام، فإن لدى التقنية المالية القدرات المطلوبة لتحسين الشمول المالي وفتح الأبواب للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والبالغة الصغر للحصول على التمويل اللازم. ولهذا الأمر أهمية بالغة في دفع عجلة نمو القطاع الخاص، والتنوع الاقتصادي المستقبلي في العديد من الدول، بما في ذلك دولة الإمارات العربية المتحدة.

وعلى الرغم من أن هذه التطورات مدعاة للحماس والتفاؤل، إلا أن من المتعين علينا - كمصرف مركزي - أن نتذكر دائماً أن هدفنا الرئيسي هو الحفاظ على أمن وسلامة النظام المصرفي، وتحقيق مستويات مناسبة لحماية المستهلك. وتحقيق هذه الغاية، فإن التقنية المالية تفرض تحديات وتتيح، في الوقت نفسه، فرصاً بالنسبة للمستهلكين، ومزودي الخدمات المالية، والسلطات الرقابية.

يعمل المصرف المركزي حالياً على إعداد خطة استراتيجية للتقنية المالية، التي بدورها ستساعد في نجاح بيئة التقنية المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة، مع تنسيق عملية إطلاق مزيد من مبادرات التنظيم والتطوير الأكثر توازناً بهدف ضمان توفير بيئة صحية ومستدامة للتقنية المالية على المدى الطويل. وسوف تُدعم الخطة الاستراتيجية بإطار تنظيمي متوازن يوفر الحماية للمستهلكين ويحافظ على أمن المؤسسات وسلامتها من ناحية، ولا يضيق الخناق على عملية الابتكار من الناحية الأخرى. ويجب علينا في الوقت نفسه، إيجاد السبل التي تضمن توفر البنى التحتية العامة والمالية ضمن بيئة تضمن الابتكار المستدام والازدهار.

وبصفته من داعمي جهود دولة الإمارات المتعلقة بالابتكار والتقنية المالية، أعدّ المصرف المركزي العديد من المبادرات وأطلقها للمساعدة في تطوير التطبيقات المتعلقة بالابتكار التقني والتي ستعود جميعها بالنفع على كافة أصحاب المصالح في اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة. واسمحوا لي أن أذكر لكم بعضاً منها:

- أولاً، انتهى المصرف المركزي من إعداد الاستراتيجية الوطنية لأنظمة الدفع وهو الآن في مرحلة تطبيقها. تهدف هذه الاستراتيجية إلى إيجاد بيئة مدفوعات آمنة وصالحة للمستقبل تدعم نظام المدفوعات الرقمية وأهداف المجتمع اللانقدي في دولة الإمارات على أفضل وجه. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيعمل المصرف المركزي مع العديد من السلطات، ومزودي الدفع المحليين والعالميين، وشركات التقنية المالية لإيجاد حلول دفع إلكتروني منخفضة التكلفة وأمنة وتركز على المستهلك.
- ثانياً، قام المصرف المركزي كذلك بإصدار نظم خاصة بتسهيلات القيم المخزنة التي تقدم خدمات دفع رقمية محددة. تنص هذه النظم على شروط محددة لتسهيل تقديم خدمات دفع رقمية مريحة، يسهل توفيرها لجميع المستهلكين، وذلك على نحو يتماشى مع خطة الشمول المالي للمصرف المركزي.

- ثالثاً، كما يعمل المصرف المركزي حالياً على الانتهاء من نظام التمويل الجماعي الذي يُسهم في توفير وضوح القواعد التنظيمية المتعلقة بعمليات منصات التمويل الجماعي. ولكن الأهم من ذلك أن المصرف المركزي يسعى من خلال هذا الأمر إلى تعزيز الضمانات اللازمة لضمان حماية المستهلك وشروط الإفصاح القوية عندما تقوم هذه المنصات بتقديم خدماتها في أسواق دولة الإمارات على نطاقٍ أوسع.
- رابعاً، يعمل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بالتعاون مع مؤسسة النقد العربي السعودي (المصرف المركزي السعودي) على مشروع مشترك فريد من نوعه سيستفيد من تقنية البلوكتشين (قاعدة البيانات التسلسلية) وتقنيات التشفير لإصدار عملة رقمية مشتركة مقبولة في التعاملات العابرة للحدود بين البلدين. وقد تم البدء في استخدام تقنية البيانات الرقمية الموزعة لإثبات المفهوم لتسهيل القيام بعمليات التسوية العابرة للحدود. ويتضمن تصميم إثبات المفهوم استخدام عملة رقمية مدعومة بالعملة الحقيقية لكلا البلدين. قد تكون هذه المرة الأولى التي نشهد فيها هذا النوع من التعاون في هذا المجال من السياسات. إننا نأمل أن يؤدي نجاح هذه المبادرة إلى تشجيع قيام حالات مشابهة من التعاون على مستوى منطقة دول مجلس التعاون الخليجي وعلى مستوى العالم ككل.

لقد شهدنا مؤخراً في دولة الإمارات العربية المتحدة نمواً متسارعاً للأنشطة المرتبطة بالتقنية المالية. وتشمل هذه الأنشطة صناديق الاختبار التي يطلق عليها اصطلاحاً اسم "sandboxes"، والتي تتيح إمكانية تجربة تقنيات خدمات مالية مبتكرة ضمن حدود معينة مسبقاً.

وإذ نواصل جهودنا في تنظيم بيئة دائمة التطور، فإننا نعتقد بأن التعاون الدائم والوثيق مع المؤسسات الخاضعة للتنظيم وشركات التقنية المالية وغيرها من أصحاب المصالح، هو أمر في غاية الأهمية. ويبدو جلياً أن الحوار والتعاون المستمر هو الحل الأمثل لضمان أن تكون الجهات الفاعلة مدركة للقواعد المطبقة وقادرة على الالتزام بها.

وعلاوة على ذلك، يجب أن نتأكد من أن لدى المشرفين الأدوات اللازمة لتحديد المخاطر المصاحبة للتقنية المالية، وتقييمها، ومعالجتها. ولا يسعني إلا التأكيد، على أهمية التعاون المحلي والدولي في هذا المجال. بإمكاننا، بل ويتعين علينا، أن نعمل لإيجاد نهج مشترك للتعامل مع هذه المخاطر مع تبادل أفضل الممارسات فيما بيننا.

فمع أي منتج أو خدمة مالية جديدة يتم تقديمها في الأسواق، تقع علينا مسؤولية التحقق من أن المخاطر المحتملة محددة بوضوح، وأن التدابير الكفيلة بتخفيف تلك المخاطر قد تم وضعها. إذ يجب ألا يعامل المستهلكون الماليون كـ "حقل تجارب".

لقد علمتنا التجارب أن المشاكل غير المتوقعة ستظل تفاجئنا من وقت لآخر، حتى لو بذلنا أفضل ما بوسعنا من جهود إشرافية ورقابية. ولا يجب لهذه المخاطر المحتملة أن تؤدي بالضرورة إلى إعاقة تقدمنا، بل يجب علينا أن نتحلى بالبصيرة اللازمة لضمان التعامل الكفؤ والفعال مع هذه المخاطر. قد تكون التقنيات جديدة بالنسبة لنا، إلا أن المخاطر في معظمها هي ذات المخاطر. وتتعين طمأنة السلطات التنظيمية والمستهلكين بأن من الممكن إدارة المخاطر التي تهدد الاستقرار والسلامة، بما في ذلك الهجمات الإلكترونية، وغسل الأموال، وتمويل الإرهاب، على نحو كفؤ وفعال، دون الحد من نمو الابتكار.

كما هو معروف وواضح، فإن التقنية المالية لديها القدرة على تقديم خدماتها لجميع قطاعات المجتمع في الدولة بنفس المستوى وبتكلفة أقل مع مزيد من الراحة والسهولة في تنفيذ التعاملات المالية.

وبشكل عام، فإننا نهدف إلى تسهيل تبني خدمات دفع رقمية مبتكرة، وأمنة، ومحمية وتركز على المستهلك. وفي واقع الأمر، فإن التكليف القانوني للمصرف المركزي بات يتضمن الآن أحكاماً محددة تتعلق بالشمول المالي.

ففي بيان صريح وقوي من حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، ينصّ القانون على أننا سنقوم بـ: "وضع الأنظمة والآليات اللازمة لضمان امتلاك كل شخص طبيعي لحق الحصول على جميع أو بعض الخدمات والمنتجات المصرفية والمالية من المؤسسات المالية المرخصة بحيث تكون مناسبة لاحتياجاته".

وتحقيقاً لهذه الغاية، فإننا نقوم بعمل تغييرات جوهرية في إدارة حماية المستهلك. إذ ستقوم الإدارة بالتركيز بشكل أوضح على حماية المستهلك، وتنقيف وتوعية المستهلك، وتعزيز الشمول المالي. ويجب أن تشكل كل هذه المكونات المتعلقة بحماية المستهلك جزءاً مهماً من الحوار في مؤتمرنا لهذا اليوم.

وأود التأكيد على أن حلول توسيع إمكانية الحصول على خدمات مالية ملائمة من خلال "الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك" وغيرها من الخدمات المصرفية التي لا تعتمد على فروع، تسهم بالفعل في تحسين مستوى راحة العملاء. غير أنها لا تستهدف الشريحة من الكتلة السكانية التي ليست لديها تعاملات مع البنوك.

لذا، يتعين علينا أن نسعى لاستحداث وترويج ابتكارات غير مسبقة في مجال التقنية المالية تستهدف الأشخاص الذين ليست لهم تعاملات مع البنوك، وتحسن من مستوى الشمول المالي، وتقلل من تكاليف التحويلات العابرة للحدود.

وفي الختام، أرحب بكم مجدداً في هذا المؤتمر وأتمنى لكم جميعاً التوفيق والنجاح في عقد حوارات بناءة ومتعمقة على مدار هذين اليومين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،